رئيس وزراء تونس الجديد يحدد أولويات مهام حكومته

تونس / وكالات

أكد رئيس الحكومة التونسية المكلف مهدي جمعة إنه لن يقدم برنامجا تفصيليا لحكومته، بل بيانا يحدد التزام حكومته بالدستور وخارطة الطريق ومقاومة العنف وإنجاح الانتخابات وإعلاء شأن الدولة، وناشد المجتمع الدولي والمؤسسات المالية مساعدة بلاده ودعم اقتصادها في المرحلة القادمة.

وأوضح جمعة في جلسة منح الثقة أمام المجلس الوطني التأسيسي أمس أنه يقدم فريقا على درجة كبيرة من الوعي بالمرحلة التي تمر بها تونس، وأن حكومته استثنائية لأنها منبثقة من توافق وطني. وأكد أن الحكومة الجديدة تهدف إلى السير بتونس لانتخابات حرة وشفافة.

وأشار إلى أن الوصول لتلك الانتخابات يمر عبر التصدي لتهديدات 'الإرهاب'، وطالب الجميع بالتضامن لتحقيق هذا الهدف.

وأكد رئيس الحكومة المكلف أكد أن للثورة دولة تحميها، وذلك في إشارة إلى المطالب التي ترفعها المعارضة التونسية بحل ما يعرف برابطات حماية الثورة.

وأكد جمعة أن الوضع الاقتصادي يتطلب إصلاحات هيكلية تتطلب موارد مالية وناشد المجتمع الدولي والمؤسسات المالية للمساعدة على توفيرها، وحث التونسيين على تكريس قيمة العمل وزيادة الإنتاجية، قائلا إن الدولة لن تتسامح مع محاولات نشر الفوضى وعدم احترام حق العمل.

ودعا النقابات إلى هدنة اجتماعي، في إشارة إلى تزايد عدد الإضرابات التي ساهمت في مضاعفة معاناة الاقتصاد الهش للبلاد.

ومن المقرر أن يجتمع وفد من صندوق النقد الدولي اليوم مع مسؤولين حكوميين لبحث إمكانية الإفراج عن قسط ثانٍ من قرض مجمد بقيمة خمسمائة مليون دولار.

وقال محافظ البنك المركزي الشاذلي العياري 'ستكون هناك صدمة إيجابية في الأسواق المالية، وإن شاء الله غدا يكون هناك خبر جيد بإمكانية موافقة صندوق النقد على قرض بقيمة خمسمائة مليون دولار'.

وأعلن جمعة يوم الأحد تشكيلة حكومته المستقلة التي ستقود البلاد إلى انتخابات هذا العام للانتهاء من الانتقال الديمقراطي بتونس الذي بدأ عقب الثورة التي أطاحت بحكم الرئيس السابق زين العابدين بن علي قبل ثلاث سنوات.

ويأتي التصويت على منح الثقة لحكومة جمعة بعد يوم من توقيع رئيس الجمهورية منصف المرزوقي ورئيس الحكومة المستقيلة علي لعريض ورئيس المجلس الوطني التأسيسي مصطفى بن جعفر على دستور البلاد الجديد الذي توافقت عليه القوى السياسية، وصادق عليه المجلس التأسيسي في وقت سابق بأغلبية ساحقة.

وأشادت فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا بالخطوات التي قطعتها تونس، وتعهد الاتحاد الأوروبي بالمضي في دعم تونس، بينما قالت واشنطن إنها ستواصل الوقوف إلى جانب تونس.

تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات

غدا تدشين خطة

بالإضافة إلى دعم المشاريع الصغيرة، هذا إلى جانب توفير الغذاء للعديد من الأشخاص في مجتمعات اللاجئين والمهاجرين والنازحين.

على صعيد متصل يعقد المنسق المقيم للشؤون الإنسانية في اليمن اسماعيل ولد الشيخ أحمد مؤتمرا صحفيا عقب التدشين يتحدث فيه عن الخطة والاستجابة والاحتياجات الإنسانية للعام 2014م.

اليوم .. حقوق

وأشارت وزيرة حقوق الإنسان في تصريح لـ"سبأ" إلى أن اليمن ناقش تقريره الأول حول حقوق الإنسان أمام المجلس في العام 2009م وصدر عنه عدد من التوصيات، لافتة إلى أن اليمن قبل مجموعة كبيرة من تلك التوصيات لكنه تحفظت على البعض منها.

من جانبه أكد عزالدين الأصبحي نائب رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان لـ"الثورة" ان تفاعل المجتمع المدني كان عند مستوى المسؤولية خاصة في الوضع الذي تعيشه اليمن ونجاح تجربة الحوار الوطني.. مشيراً إلى أن المنظمات غير الحكومية قدمت تقاريرها والتي شملت لأول مرة عدداً واسعاً وصل إلى سبعة عشر تقريرا .

وأوضح أنه سيتم تنظيم ندوة موازية لتقرير اليمن تعقد قبل انعقاد الجلسة الرسمية للدول وستكون في مقر الأمم المتحدة وبتنظيم مشترك من الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية ومركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان - HRITC - والشبكة العالمية سيفكوس - CIVICUS - مع مشاركة من الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمعهد الدنماركي لحقوق الإنسان وسيشارك فيها عدد واسع من النشطاء من المنظمات الدولية واليمنية.

وأشار الأصبحي إلى أن المجتمع المدني سيركز على ملفات أساسية منها الاختفاء القسري وحريات الرأي والتعبير وتشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق بأحداث الثورة الشعبية منذ 2011م

"الدستورية " ترفض

وأكدت الدائرة الدستورية في حكميها بأن الصفة والمصلحة غير متوفرتين في الدعويين وهما شرطان لازمان لقبول اية دعوى ترفع امام الدائرة.

ومن جهته قال المحامي المترافع عن وزارة الشؤون القانونية عبد الله الانسي لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ)ان حكمي الدائرة قد اثبتا قواعد قانونية في ما يخص رفع الدعاوى امام الدائرة الدستورية خلافا لما كان معمولا به من سابق وهذه القاعدة من شانها وقف سيل الدعاوى التي ترفع امام الدائرة الدستورية واغلبها ذات طابع كيدي وسياسي ، موضحا أن عدد القضايا المرفوعة امام الدائرة الدستورية تضاعفت خلال السنة الاخيرة بواقع 100% عن السنوات السابقة وتقوم الدائرة الدستورية بالفصل فيها بعد تأصيلها تأصيلا قانونيا يجعل منها سوابق قضائية يستفاد منها في المناهج الدراسية الجامعية والبحوث القانونية والدراسات العليا.

ومن جهته أشار وكيل وزارة الشؤون القانونية المحامي محمد علي المقطري في تصريح لوكالة (سبأ) إلى أن تزايد عدد القضايا المرفوعة امام الدائرة الدستورية يجعل الحاجة الى انشاء محكمة دستورية ملحة اكثر من أي وقت مضى ، مؤكدا ان العاملين بقطاع قضايا الدولة قد اثبتوا كفاءة عالية وقدرات مهنية رفيعة واكتسبوا خبرات قانونية كبيرة في التعامل مع القضايا الدستورية، مما يعزز من تواجدهم المتميز في ساحة القضاء اليمني.

70% من العمالة

أكد الاجتماع وفقاً لما ذكرته "سبأ" على ضرورة إلزام الشركات الإنتاجية والاستكشافية فتح مكاتب لها في المحافظة واستخراج البطائق الضريبية والزكوية والتأمينية وغيرها من داخل المحافظة إلى جانب أي تراخيص أخرى.

وفي اللقاء أكد نائب وزير النفط والمعادن الدكتور أحمد باصريح على أهمية وضع خطة عمل ودراسة الإجراءات التنفيذية لتوجيهات الأخ رئيس الجمهورية ووضع خارطة طريق لتنفيذ هذه المطالب والحقوق لأبناء محافظة حضرموت على أرض الواقع في اقرب وقت ممكن وبحسب التوجيهات الرئاسية وتقرير اللجنة الرئاسية.

من جانبه شدد الأمين العام للمجلس المحلي بمحافظة حضرموت صالح عبود العمقي على أهمية تعزيز العلاقة بين الشركات الإنتاجية والاستكشافية مع أبناء المحافظة وخلق شراكة مجتمعية بما يقطع الطريق على دعاة العنف والفوضى ويكفل ترجمة المطالبة المشروعة بالطرق الحضارية ولما من شأنه إعطاء أبناء حضرموت ما يستحقونه من حقوق ومطالب.. مشيدا بدور وزارة النفط والمعادن كونها السباقة في ترجمة توجيهات رئيس الجمهورية .

اليزيدي : تجميد

مشيرا إلى أن اللجنة على تواصل مستمر مع مختلف المكونات الاجتماعية بحضرموت للتعرف على مطالبها ورفعها للقيادة السياسية والأجهزة الحكومية المعنية لاتخاذ الإجراءات الملائمة لتنفيذها وحريصة على تنفيذ توجيهات الأخ رئيس الجمهورية الخاصة بتلبية مطالب أبناء حضرموت

وأشاد اليزيدي بتفاعل وزير الداخلية ورئيس مصلحة الجمارك مع مخرجات اللجنة وتنفيذ مطالب أبناء المحافظة.. داعيا كافة الأجهزة الحكومية المعنية إلى الاستجابة السريعة لمطالب أبناء المحافظة، خاصة في الجوانب التي لا تحتمل التأخير .. معتبرا ان هناك مطالب تستدعي اتخاذ ترتيبات خاصة قبل تنفيذها، خاصة المتصلة بالجانب العسكري، كي لا يحدث فراغ أمني بالمحافظة، وشدد على ضرورة قيام كافة الفعاليات الاجتماعية والسياسية بالمحافظة بدورها في تهيئة الأجواء المناسبة وإسناد جهود الأجهزة الأمنية لإيجاد حالة من الاستقرار تساعد في تلبية بقية المطالب..

وحسب وزير الداخلية مانويل فالس انه "يدين بشدة اعمال العنف ضد قوات الامن من قبل اشخاص ومجموعات من اليمين المتطرف بهدف خلق فوضى فقط".

وسار المتظاهرون الذين أتى بعضهم مع أفراد عائلته، وهم يهتفون "لا لزواج المثليين" او "الانفصال عن أوروبا، فرنسا امة".

وذكر مصدر امني أن 12 من الموقوفين البالغ عددهم 250، اعتقلوا في بداية التظاهرة بسبب "حيازتهم أسلحة محظورة".

وشارك في المسيرة أيضا انصار الفكاهي المثير للجدل ديودونيه الذي تم حظر احد عروضه في الآونة الأخيرة بسبب مضمونه الذي اعتبر معاديا للسامية. والمسيرة التي انطلقت من ساحة الباستيل وصلت حتى ساحة الانفاليد وهي مسافة خمسة كيلومترات.

نصف مليون دولار

وذكرت وكالة سبأ أن وزير الزراعة وممثل (الفاو) بحثا على هامش التوقيع التعاون المشترك بين اليمن والمنظمة وسبل تطويرها في مجالات توفير الأمن الغذائي وإيجاد خطط وبرامج لمكافحة الآفات النباتية بما فيها الجراد الصحراوي.

وتم التأكيد على أهمية الاستفادة من التقنيات الزراعية الحديثة وكذا تطوير محصول الكينوا الذي تسعى المنظمة إلى إدخال زراعته في اليمن كمحصول غذائي هام.

وكانت الفاو دشنت خلال العام 2013م مشروعا تجريبيا لزراعة الكينوا في محافظة ذمار بالتعاون مع وزارة الزراعة والري والهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي بغرض دراسة قابلية مختلف أنواع بذور الكينوا للتكيف على التربة المحلية.

وفي اللقاء أشاد الوزير مجور بدور الفاو ودعمها لمجالات التنمية الزراعية في اليمن. مؤكدا أهمية الدعم الذي تقدمه المنظمة لدعم أنشطة القطاع الزراعي.

من جانبه أكد ممثل الفاو في اليمن استعداد المنظمة تقديم كافة الدعم ومساندة اليمن في تطوير مجالات التنمية الزراعية وتعزيز جهودها في توفير الأمن الغذائي ، الى جانب تقديم التسهيلات المختلفة بما يساعد الوزارة في تنفيذ برامجها وخططها وبما يتلاءم والاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي للأعوام 2012-2016م .

حضر التوقيع واللقاء نائب ممثل الفاو في اليمن الدكتور محمد نعمان سلام .

تأييد الحكم

وبحضور الأستاذ عبدالاله أحمد الخالدي عضو نيابة الأموال العامة الثانية تأييد حكم محكمة الأموال العامة الابتدائية بإدانة المتهمين بالاستيلاء على المال العام وحبسهم سبع سنوات، وإلزام المتهم الأول بالقضية إعادة مبلغ 90 مليون ريال، كما أوجب الحكم بإلزام المتهمين الستة الآخرين إعادة بقية المبلغ المقدر بستين مليون ريال إلى الجهة المتضررة الهيئة العليا للأدوية.

فرنسا: تظاهرة

وألقى مئات الأشخاص بعضهم ملثمون زجاجات وقطعا حديدية وسلال قمامة على قوات الأمن التي ردت بإطلاق القنابل المسيلة للدموع، حسب ما أفاد مراسل وكالة فرانس برس.

وذكر مصدر في الشرطة ان 19 شرطيا جرحوا احدهم أصابته بالغة، بعد تلقيه ضربة في فكه.

تحليل

المشهد السياسي المصري والتحديات الراهنة

إسكندر المريسي

منذ أن شهدت مصر الاحتجاجات الشعبية مطلع عام 2011م وما أسفر عنها من قيام ثورة 25 يناير التي أطاحت بنظام الرئيس السابق محمد حسني مبارك كان الجيش المصري في طليعة القوى السياسية المؤيدة والمناصرة والحامية لتلك الثورة خاصة بعدما أعلن عمر سليمان رئيس المخابرات المصرية العامة بيان تنحي الرئيس مبارك لتدخل مصر حينها مرحلة جديدة برعاية وإشراف المجلس العسكري الذي أدار عملية انتقالية ناجحة شهدت من خلالها مصر الانتخابات البرلمانية وكذلك الرئاسية التي شهد العالم بنزاهتها.

وفاز فيها مرشح حزب الحرية والعدالة الجناح السياسي لحركة الإخوان المسلمين الذي كان يتطلع لبناء تجربة سياسية على غرار ما جرى في تركيا بيد أن جملة متغيرات سياسية محلية واقليمية ودولية أدت إلى اخفاقات اعترضت المرحلة الانتقالية الأولى بدءاً من نشوب الخلافات حول تشكيل اللجنة الدستورية وما نتج عن ذلك من تراكم للأخطاء والسلبيات أدت إلى انسحابات بعض أعضاء تلك اللجنة تلى ذلك صياغة لمشروع الدستور ثم الاستفتاء عليه فزادت الاحتقانات في الشارع السياسي وتعمقت الخلافات وشهدت الساحة السياسية المصرية شداً وجذباً تخلله اضطرابات ما لبثت أن تحولت إلى احتجاجات شعبية من جديد وتدخلت المؤسسة العسكرية المصرية حيث كان الأمل على وفاق بين القوى السياسية كطرف ورئاسة الجمهورية التي بدورها حركت مسيرات مضادة لتزداد الانقسامات وما نجم عنها من استنفار شهدته مصر أسفر عن ثورة 30 يونيو كثورة شعبية أدت إلى عزل مرسي لاعتبارات عدة وحسابات سياسية مختلفة كانت مصر تدرك أبعادها وخلفياتها.

كان أبرزها مساعي السياسة الدولية لزعزعة أمن واستقرارمصر وتفكيك وحدتها الوطنية على خلفية تكريس رافعة الشرق الأوسط الجديد وتعميم متطلباته بصورة تجعل من مصر ساحة مفتوحة للاضطرابات الداخلية وأعمال العنف المتبادلة.

غير أن الوعي السياسي والإدراك لدى الجيش المصري حال دون تحقيق ذلك برغم الآثار والانعكاسات السلبية التي ترتبت على المرحلة الانتقالية، حيث بدأت النتوءات السلبية تجنح نحو تصاعد الهجمات التي تستهدف قوات الأمن في مصر وسط انفجارات مختلفة سيما بالمرحلة الراهنة وهو ما كانت تريده القوى الدولية قبل وبعد ثورة 25 يناير لكي توسع الانقسامات السياسية وتجعل من مصر دولة غير مستقرة وغير آمنة تتجاذبها الصراعات من كل الجوانب والاتجاهات.

لكن مراقبين يرون أن تماسك المؤسسة العسكرية المصرية وإدراكها لتلك المخاطر ستجعل مصر قادرة على تجاوز المرحلة من خلال الاعداد والتحضير لإجراء الانتخابات الرئاسية وإنهاء المرحلة الانتقالية يلي ذلك إجراء الانتخابات البرلمانية وكلاهما بالتأكيد إجراءات سياسية ممكنة تتيح لمصر فرصة التغلب على ما تبقى من التحديات الراهنة وتجعلها قادرة على تطبيع الأوضاع السياسية وعودة الأمور إلى أوضاعها الطبيعية تفادياً لاتساع أعمال العنف وتداعياتها وانعكاساتها في زعزعة أمن واستقرار مصر، خصوصاً وأنها تمر بمرحلة استثنائية وغير عادية توجب على كافة القوى والأطراف السياسية وكذلك الحكومة والسلطة القائمة سرعة إنهاء المرحلة الانتقالية لكي تتمكن مصر الخروج من أزمتها الراهنة، لأن مؤشراتها السلبية تتجه نحو منعطف خطير سبق وأن راهنت القوى الدولية مراراً وتكراراً عليه بهدف جر البلاد مجدداً إلى مرحلة التشظي السياسي والاحتراب الداخلي وذلك ما كانت ولا زالت وستظل تراهن عليه القوى الخارجية من أجل اضعاف مصر ومكانتها الوطنية.